

**المسئولية الشرعية والقانونية تجاه جهاز  
التدقيق الشرعي والمخالفات الشرعية التي  
يرصدها في المؤسسات المالية الإسلامية**

**ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المدققين الشرعيين الثالث**

**2011/5/18م**

**إعداد**

**د. علي إبراهيم الراشد**

## الفهرس

- 3..... مقدمة
- 4..... أولا: ما هي الأسباب الرئيسية لضعف أداء جهاز التدقيق الشرعي؟
- 5..... ثانيا: ما هي المخالفات الناتجة عن ضعف مهنية المدقق الشرعي؟
- ثالثا: ما هي الخطوات التي يتوجب إتباعها من قبل جهاز التدقيق الشرعي للتأكد من وقوع  
المخالفات الشرعية واستيضاحها؟
- 6.....
- رابعا: على من تقع مسؤولية حدوث هذه المخالفات الشرعية؟ وما هي الجزاءات التي يتوجب  
فرضها على المستول عن وقوع هذه المخالفات؟
- 7.....
- خامسا: الإفصاح عن المخالفات الشرعية في التقارير الصادرة عن هيئات الفتوى والرقابة الشرعية  
وسبل المعالجة .
- 8.....

## بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

### مقدمة

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين...

أما بعد ...

تقدمت إلي - مشكورة - اللجنة التحضيرية لمؤتمر المدققين الشرعيين الثالث، والذي تنظمه شركة شوري للاستشارات الشرعية، فطلبت مني المشاركة في ورشة عمل بعنوان: "المسئولية الشرعية والقانونية تجاه جهاز التدقيق الشرعي ، والمخالفات الشرعية التي يرصدها في المؤسسات المالية الإسلامية".

على أن تكون محاور الورشة ما يلي:

- 1- ما هي الأسباب الرئيسية لضعف أداء جهاز التدقيق الشرعي؟
- 2- ما هي المخالفات الناتجة عن ضعف مهنية المدقق الشرعي؟
- 3- ما هي الخطوات التي يتوجب إتباعها من قبل جهاز التدقيق الشرعي للتأكد من وقوع المخالفات الشرعية واستيضاحها؟
- 4- على من تقع مسؤولية حدوث هذه المخالفات الشرعية؟ وما هي الجزاءات التي يتوجب فرضها على المسئول عن وقوع هذه المخالفات؟

5- الإفصاح عن المخالفات الشرعية في التقارير الصادرة عن هيئات الفتوى والرقابة الشرعية

وسبل المعالجة .

ولما كانت المحاور السابقة سيتم تناولها في ورشة عمل جعلت الورقة المقدمة على نقاط تمثل أفكاراً لهذه المواضيع، وذلك من أجل مناقشتها والوصول إلى حل أمثل للتدقيق الشرعي.

### **أولاً: ما هي الأسباب الرئيسية لضعف أداء جهاز التدقيق الشرعي؟**

أتصور أن قضية التدقيق وقوته أو ضعفه تقوم على ثلاث زوايا، في كل زاوية منها يرجع إليها سبب الضعف، وإليك هذه الزوايا:

**الزاوية الأولى:** إدارة الشركة والمساهمون، ومدى حرصهم على الالتزام بتطبيق الأحكام الشرعية، وأن تكون كل أعمال شركتهم وأنشطتها ضمن إطار الشريعة الإسلامية، فمتى حرصت الشركة على أن تكون أنشطتها متوافقة مع الشريعة، هيأت له الهيئة الشرعية والجهاز الرقابي المناسب لها في حجم العمل ودقته.

وقد وجدنا بعض الشركات ينص نظامها الأساسي أنها تعمل وفق الشريعة الإسلامية وليس لها هيئة شرعية، ولا مستشار شرعي، كما وجدت في بعض الشركات التي لها هيئة شرعية إلا أنها لم تعين جهاز التدقيق .

**الزاوية الثانية:** الهيئة الشرعية ، وذلك بأن تكون حريصة على قراراتها ومدى التزام الشركة بتنفيذها، وحرص الهيئة على الاطلاع على التقارير الشرعية من قبل المدققين، و محاسبة المدقق والشركة

حال وجود أي تقصير، وهو من مهام جهاز التدقيق، كما أن الهيئة الشرعية إذا كانت مهتمة بالتدقيق سينعكس ذلك على أداء الشركة الشرعي والتزامها بقرارات الهيئة، وعلى جهاز التدقيق الشرعي.

**الزاوية الثالث:** جهاز التدقيق الشرعي، فهو القاعدة والزاوية المهمة في هذا المثلث، حيث يعتمد عليه في التدقيق وذلك من خلال فحص ومراجعة المستندات والعقود والاتفاقيات بشكل دوري ومنتظم للتأكد من مطابقتها لقرارات الهيئة الشرعية، ومدى التزام الشركة في تطبيق قراراتها، وحلها من الأنشطة المخالفة لأحكام الشريعة، والتأكد من عرض أعمال الشركة على الهيئة الشرعية.

## **ثانياً: ما هي المخالفات الناتجة عن ضعف مهنية المدقق الشرعي؟**

- 1- مخالفة الشركة لنظامها الأساسي، إذ الشركات الإسلامية تنص على أنها تعمل وفق أحكام الشريعة، وفي حال ضعف التدقيق أو عدم وجود جهاز للتدقيق على الشركة، فإنه في الغالب تقع الشركة في محذور شرعي، وهذا أمر مخالف للنظام الأساسي للشركة.
- 2- الاستمرار في المخالفة الشرعية بسبب عدم الالتزام بقرارات الهيئة الشرعية، وخاصة في العقود النمطية؛ إذ العقود النمطية في الغالب تعرض مرة واحدة على الهيئة الشرعية، ثم يأتي دور الجهاز الرقابي للتأكد من موافقة التنفيذ لما صدر من الهيئة الشرعية، فلو قصر جهاز الرقابة لأدى إلى تكرار المخالفة بتكرار إبرام العقد. وهذا واضح في عقود السلع الدولية والمراجحة للآمر بالشراء وغيرها.
- 3- عدم معرفة العقود التي لم تعرض على الهيئة الشرعية، إذ لو كان التدقيق دقيقاً لأدى إلى حصر العقود التي لم يوافق عليها شرعياً.
- 4- عدم الالتزام بقرارات الهيئة الشرعية.

- 5- عدم الفهم الدقيق لقرارات الهيئة الشرعية من قبل المدققين.
- 6- عدم اتضاح فكرة المشاريع المقدمة من قبل الشركة.
- 7- الدخول في مشاريع وعقود مخالفة للشرعية، مما قد يؤدي إلى خسارة الشركة بسبب تجنيبها الكسب المحرم.
- 8- وجود عقود صحيحة حال إنفرادها، وحرمتها أثناء اجتماعها، إذ صحة العقد حال إنفراده لا يلزم صحته حال اجتماعه مع عقود أخرى، مثل تأجير العين تأجيرا تشغيليا، ثم تأجيرها تأجيرا منتهيا بالتملك، فهنا العين تم تأجيرها أولا على أشخاص، ثم أعيد تأجيرها على العميل.
- 9- صورية بعض العقود.
- 10- البحث عن حيل غير شرعية.

### **ثالثا: ما هي الخطوات التي يتوجب إتباعها من قبل جهاز التدقيق الشرعي للتأكد من وقوع المخالفات الشرعية واستيضاحها؟**

- 1- لا بد من تعيين إدارة للتدقيق في الشركة، إذ وجد أن بعض الشركات لم تعين مراقبا شرعيا يتابع أعمالها.
- 2- صدور قانون ينظم عملية التدقيق الشرعي، وذلك من ضبط التدقيق وسرعة معرفة الخلل.
- 3- على المدقق حضور اجتماعات لجنة الاستثمار - على أقل تقدير، والاطلاع على محاضر الاجتماع.
- 4- وجود مدققين؛ خارجي وداخلي.
- 5- الرجوع إلى الهيئة الشرعية ورفع المخالفة لاتخاذ القرار بشأنها.

6- مخاطبة الإدارة بشأن المخالفة والاستفسار عن سبب ارتكاب المخالفة، وتاريخها وما الذي ترتب عليها.

7- الربط بين إدارات التدقيق الشرعي لكافة الشركات، بحيث يكون بينهم اتصال وتعاون، وذلك من أجل توحيد القرارات الشرعية، لأن في الغالب المشاريع والعقود التي تعمل بها الشركات تكاد تكون واحدة.

### **رابعاً: على من تقع مسؤولية حدوث هذه المخالفات الشرعية؟ وما هي الجزاءات التي يتوجب فرضها على المسئول عن وقوع هذه المخالفات؟**

سبب وقوع المخالفة يرجع لأحد الأسباب التالية :

السبب الأول: بسبب تقصير إدارة الشركة من خلال عدم عرض المشاريع والعقود على الهيئة الشرعية عن طريق المراقب الشرعي، بحيث تقوم الشركة بالدخول في استثمارات وعقود لم تطلع عليها الهيئة الشرعية، مما يوقع الشركة في مخالفة شرعية.

السبب الثاني: التقصير من قبل الجهاز الرقابي، إذ الجهاز الرقابي له دور كبير في البحث عن المخالفات قبل تنفيذها والوقوع فيها، وعليه لا بد لإدارة التدقيق من أن تضع لها هيكله ولائحة واضحة للشركة تبين فيها إجراءات التدقيق، على أن يكون التدقيق دوري، ومن خلال القيام بالزيارات الميدانية.

السبب الثالث: ضعف الثقافة الشرعية لدى الموظفين التنفيذيين، إذ الموظف قد لا يعلم كثير من الأحكام الشرعية وقت تنفيذ العقود، وخاصة العقود النمطية، التي يقوم بعقدتها باليوم أكثر من مرة.

أما ما يتعلق بالجزاءات فأتصور أن الجزاء يختلف باختلاف نوع المخالفة وطبيعتها، وذلك إذا كانت المخالفة التي تم ارتكابها ادخلت على الشركة إيرادات محرمة فيجب على الشركة التخلص من تلك المحرمات، دون الاستفادة منها لا عن طريق مباشر ولا غير مباشر.

أما المخالفات الأخرى، فعلى الهيئة الشرعية أن تتخذ أحد الإجراءات التالية:

- 1- كتابة تنبيه لإدارة الجهة المخالفة.
- 2- النص على المخالفة في التقرير الشرعي.
- 3- تحميل المخالف مسؤولية الخطأ الذي قام بارتكابه.
- 4- تكتيف التدقيق على الإدارة التي ارتكبت المخالفة، بحيث يكون التدقيق على شريحة أكثر من العقود.
- 5- رفع كتاب إلى الجمعية العمومية للمخالفة.

وما ذكر من النقاط يرجع القرار للهيئة الشرعية في اتخاذ أحد الإجراءات المناسبة، وذلك يرجع لطبيعة المخالفة وتكرارها.

### **خامسا: الإفصاح عن المخالفات الشرعية في التقارير الصادرة عن هيئات الفتوى والرقابة الشرعية وسبل المعالجة .**

قد نصت المادة (20) من معيار المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (4) على أنه: ( يجب على هيئة الرقابة الشرعية أن تبين في تقريرها إذا كانت عقود المؤسسة والوثائق المتعلقة بها تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .

فعلى هيئة الرقابة الشرعية إعداد تقرير إلى مساهمي الشركة يتم الإفصاح فيه عما يلي:

1. مدى اتفاق المعاملات والعمليات التي يتعاقد عليها المصرف وملحقاتها أو مرفقاتها مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
2. مدى توافق عملية توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حسابات الاستثمار مع الأساس الذي اعتمده الهيئة.
3. أن جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تحرمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قد صرفت لأغراض خيرية ووفقاً لما تحددها هيئة الرقابة الشرعية.
4. التأكد من احتساب الزكاة وإنفاقها وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
5. الإفصاح عن أية مخالفات لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية أو الفتاوى والقرارات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية.

علمًا بأن هيئة الرقابة الشرعية تقوم بتوثيق نتائجها وإعداد تقريرها للمساهمين والإدارة التنفيذية، وأي جهة أخرى كالبنك المركزي بناءً على العمل الذي قامت به والمناقشات التي تم إجراؤها حيث يتم قراءة تقرير هيئة الرقابة الشرعية في الجمعية العمومية السنوية للمصرف، ويُنشر التقرير ضمن التقارير المالية للشركة وتوقع وتؤرخ هيئة الرقابة الشرعية على التقرير بعد اعتماد القوائم المالية من الإدارة.

هذا ما كتبه على عجاله من أجل مناقشته في ورشة عمل وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

إعداد

د. علي إبراهيم الراشد